



إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: تأخر الأداء العمومي

نوع السؤال: آني

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

تعاني عدد من شركات التوزيع الجهوية من أزمة سيولة حادة بسبب تأخر المستحقات، مما أفضى إلى عجزها عن أداء أجور عمالها وتسديد ديونها، وبات بعضها على حافة التوقف عن النشاط مع ما يهدده من ضياع لمناصب شغل المناولين المرتبطين بها. وعليه، نسألكم السيدة الوزيرة عن:

1. حجم المديونية المتراكمة في ذمة المتعاملين العموميين والخواص تجاه هذه الشركات وعدد المهددة منها بالإفلاس؟
2. مآلات تطبيق القانون رقم 49.15 المتعلق بآجال الأداء، وهل يُفَعَّل فعلاً في مواجهة الإدارات والمؤسسات العمومية المتأخرة؟
3. التدابير الاستعجالية المزمع اتخاذها لإنقاذ هذه الشركات وصون مناصب الشغل المهددة؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

ايدي يوسف

